

**قرار رئيس جمهورية مصر العربية****رقم ٤٥ لسنة ١٩٩٤**

بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل بتاريخ ١٨ / ١١ / ١٩٩٣  
بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن منحة قيمتها  
٥,٧٨٩ مليار ين يابانى تستخدم فى تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع  
تحسين مياه الشرب والصرف الصحى بالمنيب بمدينة الجيزة

**رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور ؛

**ق ر ر****( مادة وحيدة )**

ووفق على الخطاب المتبادل بتاريخ ١٨ / ١١ / ١٩٩٣ بين حكومتى جمهورية  
مصر العربية واليابان بشأن منحة قيمتها ٥,٧٨٩ مليار ين يابانى تستخدم فى تنفيذ  
المرحلة الثانية من مشروع تحسين مياه الشرب والصرف الصحى بالمنيب بمدينة  
الجيزة ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ رمضان سنة ١٤١٤ هـ

الموافق ١٦ فبراير سنة ١٩٩٤ م

**( حسنى مبارك )**

القاهرة فى ١٨ نوفمبر ١٩٩٣

صاحب السعادة

أتشرف بالاحاطة بأننى قد تلقيت منكرة سعادتكم المؤرخة اليوم والتي تنص على ما يلى :

« أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التي تمت مؤخرا بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن اقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ - بغرض المساهمة فى تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع تحسين مياه الشرب والصرف الصحى بالمنيب - مدينة الجيزة ( المشار إليه فيما بعد بـ « المشروع » ) بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقا للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، منحة تصل قيمتها إلى خمسة بلايين وسبعمائة وتسعة وثمانون مليون ين ( ٥,٧٨٩,٠٠٠,٠٠٠ ين ) ، ( والمشار إليها فيما يلى بـ « المنحة » ) .

٢ - تتاح المنحة للاستخدام ، طبقا للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، خلال الفترة المحددة لكل من المراحل التالية فى حدود القيمة المحددة لكل مرحلة ، إلا إذا تم مد كل فترة بموافقة السلطات المختصة فى كلا الحكومتين :

( ١ ) المرحلة ١ :

الفترة ما بين تاريخ بدء سريان هذه الترتيبات و ٣١ مارس ١٩٩٤ ، بقيمة قدرها بلايون وخمسمائة وسبعة وعشرون مليون ين ( ١,٥٢٧,٠٠٠,٠٠٠ ين ) .

( ٢ ) المرحلة ٢ :

الفترة ما بين ١ أبريل ١٩٩٤ و ٣١ مارس ١٩٩٥ ، بقيمة قدرها بلايونين وثلاثمائة وستة وثمانون مليون ين ( ٢,٣٨٦,٠٠٠,٠٠٠ ين ) .

صاحب السعادة

السيد / تايزو واتانابى

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

## ( ٣ ) المرحلة ٣ :

الفترة ما بين ١ أبريل ١٩٩٥ و ٣١ مارس ١٩٩٦ بقيمة قدرها بليون وخمسمائة واثان وستون مليون ين ( ١,٥٦٢,٠٠٠,٠٠٠ ين ) .

## ( ٤ ) المرحلة ٤ :

الفترة ما بين ١ ابريل ١٩٩٦ و ٣١ مارس ١٩٩٧ ، بقيمة قدرها ثلاثمائة وأربعة عشر مليون ين ( ٣١٤,٠٠٠,٠٠٠ ين ) .

٣ - ( ١ ) تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، فقط ومن أجل شراء المنتجات اليابانية أو المصرية وخدمات الرعاية اليابانيين أو المصريين المدرجة أدناه :

( ويقصد بعبارة الرعاية عند استخدامها فى الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيون الطبيعيون أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون فى حالة الرعاية اليابانيين ، والأشخاص المصريون الطبيعيون أو الاعتباريون فى حالة الرعاية المصريين ) .

( أ ) منتجات وخدمات لازمة لإقامة نظام لمياه الشرب والصرف الصحى بالمنيب ، مدينة الجيزة ( المشار إليها فيما بعد بـ « التسهيلات » ) ، و

( ب ) خدمات لازمة لنقل المنتجات المشار إليها فى ( أ ) أعلاه إلى موانى فى جمهورية مصر العربية وتلك الخاصة بالنقل الداخلى .

( ٢ ) مع عدم الاخلال بما جاء فى نص الفقرة الفرعية ( ١ ) أعلاه وعندما ترى الحكومتان ضرورة لذلك ، يمكن استخدام المنحة فى شراء المنتجات من الأنواع المذكورة فى ( أ ) من الفقرة الفرعية ( ١ ) أعلاه من منتجات دول أخرى غير اليابان أو مصر والخدمات من الأنواع المذكورة فى ( أ ) و ( ب ) من الفقرة الفرعية ( ١ ) أعلاه من رعاية دول أخرى غير اليابان أو مصر .

٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها عقودا بالين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى الفقرة ٣ . وتقوم حكومة اليابان بإقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة .

٥ - ( ١ ) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى لتغطية المستحقات المترتبة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها بمقتضى العقود التى تم إقرارها طبقا لما نص عليه فى الفقرة ٤ ( والمشار إليها فيما يلى بـ « العقود التى تم إقرارها » ) فى حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل فى الصرف الأجنبى الذى تحدده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها ( ويشار إليه فيما بعد بـ « البنك » ) .

( ٢ ) تتم المدفوعات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد إلى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها .

( ٣ ) أن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقى المدفوعات بالين اليابانى من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم إقرارها . ويتم الاتفاق على التفاصيل الاجرائية الخاصة بدائنية ومديونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها .

٦ - ( ١ ) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الاجراءات اللازمة لـ :

- ( أ ) توفير قطعة الأرض اللازمة لإقامة التسهيلات وإخلاء الموقع ،  
 (ب) إمداد تسهيلات لتوزيع الكهرباء والمياه والصرف والتسهيلات الطارئة الأخرى خارج الموقع اللازمة لتنفيذ المشروع ،

( ج ) ضمان التفريغ والإفراج الجمركى الفورى فى موانى التفريغ بجمهورية مصر العربية ، وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراة فى نطاق المنحة .

( د ) كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين بأى رسوم جمركية وضرائب داخلية ورسوم مالية أخرى قد تفرض فى جمهورية مصر العربية وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم إقرارها .

( هـ ) منح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم التسهيلات التى قد تكون ضرورية لدخولهم وبقائهم فى جمهورية مصر العربية لأداء عملهم ، وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم إقرارها ، طبقاً للقوانين والقواعد المعمول بها فى جمهورية مصر العربية .

( و ) ضمان أن تتم صيانة واستخدام التسهيلات التى تم إقامتها والمنتجات المشتراة فى نطاق المنحة بكفاءة وفاعلية فى تنفيذ المشروع ، و

( ز ) تحمل كافة المصاريف اللازمة لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة .

( ٢ ) لا يعاد تصدير المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة من جمهورية مصر العربية .

٧ - تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

وأتشرف بأن اقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيداً للترتيبات السابقة بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والانجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الانجليزى .

كما أتشرف بأن أوكد بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة تعتبران بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الاجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات العربية واليابانية والانجليزية ولكل منها نفس الحية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الانجليزى .  
وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأقدم لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

وزير الدولة

برئاسة مجلس الوزراء لشئون التعاون الدولى

( دكتور / يوسف بطرس غالى )

## القاهرة في ١٨ نوفمبر ١٩٩٣ صاحب السعادة

أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التي تمت مؤخرا بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن اقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ - بغرض المساهمة فى تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع تحسين مياه الشرب والصرف الصحى بالمنيب - مدينة الجيزة ( المشار إليه فيما بعد بـ « المشروع » ) بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقا للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، منحة تصل قيمتها إلى خمسة بلايين وسبعمائة وتسعة وثمانون مليون ين ( ٥,٧٨٩,٠٠٠,٠٠٠ ين ) ، ( والمشار إليها فيما يلى بـ « المنحة » ) .

٢ - تتاح المنحة للاستخدام طبقا للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، خلال الفترة المحددة لكل من المراحل التالية فى حدود القيمة المحددة لكل مرحلة ، إلا إذا تم مد كل فترة بموافقة السلطات المختصة فى كلا الحكومتين :

### ( ١ ) المرحلة ١ :

الفترة ما بين تاريخ بدء سريان هذه الترتيبات و ٣١ مارس ١٩٩٤ ، بقيمة قدرها بليون وخمسمائة وسبعة وعشرون مليون ين ( ١,٥٢٧,٠٠٠,٠٠٠ ين ) .

### ( ٢ ) المرحلة ٢ :

الفترة ما بين ١ أبريل ١٩٩٤ و ٣١ مارس ١٩٩٥ ، بقيمة قدرها بليونين وثلاثمائة وستة وثمانون مليون ين ( ٢,٣٨٦,٠٠٠,٠٠٠ ين ) .

صاحب السعادة

الدكتور / يوسف بطرس غالى

وزير الدولة برئاسة مجلس الوزراء

لشئون التعاون الدولى

## ( ٣ ) المرحلة ٣ :

الفترة ما بين ١ أبريل ١٩٩٥ و ٣١ مارس ١٩٩٦ بقيمة قدرها بليون وخمسمائة واثان وستون مليون ين ( ١,٥٦٢,٠٠٠,٠٠٠ ين ) .

## ( ٤ ) المرحلة ٤ :

الفترة ما بين ١ أبريل ١٩٩٦ و ٣١ مارس ١٩٩٧ ، بقيمة قدرها ثلاثمائة وأربعة عشر مليون ين ( ٣١٤,٠٠٠,٠٠٠ ين ) .

٣ - ( ١ ) تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، فقط ومن أجل شراء المنتجات اليابانية أو المصرية وخدمات الرعايا اليابانيين أو المصريين المدرجة أدناه :

( ويقصد بعباراة الرعايا عند استخدامها فى الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيين الطبيعىون أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعىون فى حالة الرعايا اليابانيين ، والأشخاص المصريين الطبيعىون أو الاعتباريون فى حالة الرعايا المصريين ) .

( أ ) منتجات وخدمات لازمة لإقامة نظام لمياه الشرب والصرف الصحى بالمنيب ، مدينة الجيزة ( المشار إليها فيما بعد بـ « التسهيلات » ) ، و

( ب ) خدمات لازمة لنقل المنتجات المشار إليها فى ( أ ) أعلاه إلى موانئ فى جمهورية مصر العربية وتلك الخاصة بالنقل الداخلى .

( ٢ ) مع عدم الإخلال بما جاء فى نص الفقرة الفرعية ( ١ ) أعلاه وعندما ترى الحكومتان ضرورة لذلك ، يمكن استخدام المنحة فى شراء المنتجات من الأنواع المذكورة فى ( أ ) من الفقرة الفرعية ( ١ ) أعلاه من منتجات دول أخرى غير اليابان أو مصر والخدمات من الأنواع المذكورة فى ( أ ) و ( ب ) من الفقرة الفرعية ( ١ ) أعلاه من رعايا دول أخرى غير اليابان أو مصر .



٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها عقودا بالين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى الفقرة ٣ . وتقوم حكومة اليابان بإقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة .

٥ - ( ١ ) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى لتغطية المستحقات المترتبة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها بمقتضى العقود التى تم إقرارها طبقا لما نص عليه فى الفقرة ٤ ( ) والمشار إليها فيما يلى بـ « العقود التى تم إقرارها » ( فى حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل فى الصرف الأجنبى الذى تحدده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها ( ويشار إليه فيما بعد بـ « البنك » ) .

( ٢ ) تتم المدفوعات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد إلى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها .

( ٣ ) إن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقى المدفوعات بالين اليابانى من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم إقرارها . ويتم الاتفاق على التفاصيل الاجرائية الخاصة بدائنية ومديونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها .

٦ - ( ١ ) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

( أ ) توفير قطعة الأرض اللازمة لإقامة التسهيلات وإخلاء الموقع ،

(ب) إمداد تسهيلات لتوزيع الكهرباء والمياه والصرف والتسهيلات

الطارئة الأخرى خارج الموقع اللازمة لتنفيذ المشروع ،

( ج ) ضمان التفريغ والافراج الجمركى الفورى فى موانئ التفريغ بجمهورية مصر العربية ، وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراة فى نطاق المنحة .

( د ) كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين بأى رسوم جمركية وضرائب داخلية ورسوم مالية أخرى قد تفرض فى جمهورية مصر العربية وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم إقرارها ،

( هـ ) منح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم التسهيلات التى قد تكون ضرورية لدخولهم وبقائهم فى جمهورية مصر العربية لأداء عملهم ، وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم إقرارها ، طبقاً للقوانين والقواعد المعمول بها فى جمهورية مصر العربية .

( و ) ضمان أن تتم صيانة واستخدام التسهيلات التى تم إقامتها والمنتجات المشتراة فى نطاق المنحة بكفاءة وفاعلية فى تنفيذ المشروع ، و

( ز ) تحمّل كافة المصاريف اللازمة لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التى تغطيتها المنحة .

( ٢ ) لا يعاد تصدير المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة من جمهورية مصر العربية .

٧ - تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

وأشرف بأن افترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيداً للترتيبات السابقة بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه لمذكرة باللغات اليابانية والعربية والانجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الانجليزى .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأقدم لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

سفير فوق العادة ومفوض  
عن اليابان لدى جمهورية مصر العربية  
( تايزو واتانابى )

## وزارة الخارجية

قرار رقم ١٨ لسنة ١٩٩٤

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ( ٤٥ ) لسنة ١٩٩٤ الصادر بتاريخ ١٦/٢/١٩٩٤ بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل بتاريخ ١٨/١١/١٩٩٣ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن منحة قيمتها ٥,٧٨٩ مليار ين يابانى تستخدم فى تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع تحسين مياه الشرب والصرف الصحى بالمنيب بمدينة الجيزة ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٦ / ٢ / ١٩٩٤ ؛

قرر :

( مادة وحيدة )

ينشر فى الجريدة الرسمية الخطاب المتبادل بتاريخ ١٨ / ١١ / ١٩٩٣ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن منحة قيمتها ٥,٧٨٩ مليار ين يابانى تستخدم فى تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع تحسين مياه الشرب والصرف الصحى بالمنيب بمدينة الجيزة .

وزير الخارجية

ويعمل به اعتباراً من ٢٢ / ٢ / ١٩٩٤

صدر بتاريخ ١ / ٣ / ١٩٩٤

عمرو موسى